الأمم المتحدة

A/C.5/56/SR.29

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
21 March 2002
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة التاسعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ايفاه – ابينتينغ ..... (غانا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-65806 (A)
0165806

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٢٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (تابع)

سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (*A/56/469* و *Corr.1* و *A/56/619*)

١ - **السيد سيفان** (منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة): عرض تقرير الأمين العام (A/56/469 و Corr.1)، وقال إن الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد أثبتت أن الأمن لا يمكن على الإطلاق أخذه كقضية مسلم بها. وأضاف أن موظفي الأمم المتحدة يتوقعون من المنظمة أن تتخذ خطوات لحمايتهم. وكما قال الأمين العام أمام اللجنة الخامسة في أيار/مايو ٢٠٠١ فإن الأمن يمثل مطلبا رئيسيا للأداء الفعَّال لجميع عمليات الأمم المتحدة. وبدونه، سوف يستحيل تنفيذ كثير من البرامج، مثل تلك المتعلقة بالأهداف الإنسانية. ويمكن العثور على كثير من التفاصيل بشأن التحسينات التي أدخلت على الأمن في تقرير الأمين العام بشأن سلامة وأمن موظفي المساعدة الإنسانية وحماية موظفي الأمم المتحدة (A/56/384). وأضاف أن ما أبدته الجمعية العامة من اهتمام بمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة وما قدمته من موارد في دورتها الخامسة والخمسين بدأ يؤتي ثماره بالفعل. فقد تمكن المكتب من تعزيز دوره التنسيقي في نظام إدارة الأمن، وما قام به في بعض الحالات من عكس الاتجاه نحو قيام منظمات أخرى بوضع مبادرات مستقلة خاصة بالأمن، لصالح قيام تعاون وتنسيق أوثق. ويواصل المكتب تقديم برنامجه المتعلق بالأمن وتأكيد برنامج التدريب في إدارة شؤون الأمن لموظفي منظومة الأمم المتحدة في أنحاء العالم. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قامت فرق متنقلة للتدريب بزيارة ٢٩ بلدا وقدمت التدريب لنحو ٠٠٠ ٨ موظف. ويبدو أن التدريب بدأ يحدث فرقا، إذ أن عدد الموظفين الذين فقدوا أرواحهم نتيجة لأعمال خبيثة قد أخذ يهبط بدرجة كبيرة.

٢ - ولم يعد من الممكن النظر إلى الأمن على أنه يمكن الاستغناء عنه، بل ينبغي أن يشكل عنصرا أساسيا في جميع أنشطة الأمم المتحدة وينبغي التخطيط له وتنفيذه بحرص مناسب. وفي ضوء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بصفة خاصة، فإن الهياكل الأمنية والإجراءات العملية تحتاج إلى مراجعة واستكمال. ومن الجوانب الحاسمة في هذه العملية تعيين منسق متفرغ لشؤون الأمن برتبة الأمين العام المساعد ليرأس هيكلا تنظيميا مستقلا ومحددا بوضوح على نحو ما اقترح الأمين العام. وحث اللجنة على النظر في الاقتراح بعين التأييد.

٣ - وفي الفرع الثاني من القرار ٢٣٨/٥٥، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن ينشئ، بالتنسيق مع الرؤساء التنفيذيين لوكالات الأمم المتحدة المتخصصة وبرامجها وصناديقها، آلية فعَّالة لترتيبات تقاسم التكاليف. وتم أخيرا التوصل إلى اتفاق، وتم تحديد معالم اقتراح لتقاسم التكاليف في الفقرتين ٣٧ و ٣٨ من التقرير. وينص الاتفاق بصفة عامة على قسمة التكاليف المرتبطة بالميدان على المنظمات المشاركة على أساس عدد ما لديها من موظفين في الميدان، كما ينص على تكاليف للإدارة المركزية تتحملها الأمم المتحدة.

٤ - وقال إن مقترحات تعزيز مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة تتألف من ثلاثة عناصر تتعلق بالعمليات في الميدان، والعمليات في المقر لدعم الميدان، والإدارة العامة للأمن في المقر.

٥ - وقد نوقشت المساءلة في أحدث اجتماع مشترك بين الوكالات. ولئن كان من الممكن وضع خطة شاملة في هذا الشأن، فقد تم التوصل إلى اتفاق حول كيفية المضي قدما.

وسوف يعقد مكتبه خلال الأشهر المقبلة اجتماعا لفريق عامل لوضع قواعد المساءلة بمزيد من التفصيل.

٦ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/619)، وقال إن مجموع التكاليف المقترحة لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة تبلغ ٥٥,٤ مليون دولار. وسوف تقسم التكاليف بين الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ومشاركين آخرين. ويشمل ملاك الموظفين المنقح ما مجموعه ٣٣٨ وظيفة، ٣٨ منها ستكون في المقر، بما في ذلك الوظائف الممولة من خارج الميزانية. أما الوظائف الـ ٦٣ الإضافية المشار إليها في الفقرة ١٠ من تقرير اللجنة الاستشارية فسوف تقوم الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج بملئها وإدارتها. وعلى الرغم من أن التكاليف التي تتحملها الأمم المتحدة تبلغ ١٠,٤ مليون دولار، فإن الطلب الإضافي يتعلق بثمانية ملايين دولار، مع الأخذ في الاعتبار الموارد التي سبق إدراجها في التقديرات الأولية. وتؤيد اللجنة الاستشارية مقترحات الأمين العام ووضعت عدة توصيات بشأن تنفيذها، ترد فيما قدمته من تقرير.

٧ - **السيد كيندي** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن بلاده، مثل جميع الدول الأعضاء، عانت من خسائر في أرواح مواطنيها في الخارج. وقد فقد أكثر من ٢٠٠ من موظفي الأمم المتحدة أرواحهم في الميدان منذ عام ١٩٩٢، وعلى كل فرد أن يتحمل مسؤولية عن ضمان اتخاذ تدابير مناسبة وفعَّالة للحد من المزيد من الخسائر. وقد جاء تقرير الأمين العام (A/56/469) نتيجة جهد واسع على مدى العام الماضي لوضع ترتيب أكثر إنصافا لتقاسم التكاليف المتعلقة بإدارة الأمن. ويسند الترتيب الجديد مسؤولية مالية إلى جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة تقريبا البالغ عددها قرابة الثلاثين والتي تقيم لها وجودا في الميدان. ولئن كانت هذه هي الخطوة الإيجابية الأولى نحو قيام نظام أقوى للأمن، فإن الأمر سيحتاج إلى اتخاذ الكثير من الخطوات الأخرى، بما في ذلك تعيين منسق متفرغ لشؤون الأمن، بغية ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة على نحو فعَّال.

٨ - ويقدِّم الاقتراح الراهن تغطية لعدد ٦٤ فقط من مراكز العمل الثمانين التي تعتبر أنها معرضة لمخاطر كبيرة. وسوف يتلقى كل من ضباط الأمن الميدانيين المقترحين وعددهم ١٠٠ دعما من موظفين اثنين مستأجرين محليا. ويتساءل وفده عما إذا كان هذا الترتيب كافيا لتوفير ضباط أمن ميدانيين لديهم المعرفة والخبرة الإقليمية اللازمة. ويود أن يشهد نمطا أكثر توازنا لملاك الموظفين في أنحاء مراكز العمل الثمانين المعرضة لمخاطر كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوفد يؤيد إقامة سلسلة واضحة من القيادة بين الميدان والمقر. إذ أن كثيرا من مراكز العمل مزودة بموظفي أمن تستأجرهم وكالات الأمم المتحدة؛ بالإضافة إلى ضباط أمن ميدانيين يعينهم مكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة؛ ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى إمكانية ضخمة للارتباك خلال نشوب أزمة واحتمال عال بعدم اتباع الإجراءات المعيارية. وينبغي لمكتب منسق شؤون الأمن في الأمم المتحدة أن يقدم التوجيه إلى جميع موظفي الأمن في الميدان عن طريق تقديم إجراءات عملية موحَّدة. ومن شأن ذلك أن يكون أكثر فعالية من حيث التكلفة ويمكن أيضا من توزيع الموارد المتعلقة بالأمن على نطاق أوسع. ويؤيد وفده أيضا التوصية المتعلقة بإنشاء وحدة للتدريب في مجال الأمن يقوم المكتب بإدارتها.

٩ - وقال إنه يرى أن الخطط الرامية إلى إجراء تحسينات في مجال الأمن يعيبها من الناحية الأساسية عدم معالجة التقرير لمسألة المساءلة. ومن الضروري التأكد من وضع آلية لتتبع وإنفاذ المساءلة، من أدنى المستويات إلى أعلاها، وأن تكون هذه الآلية ذات طابع أفقي ورأسي معا. وقد استلزمت

التطورات الأخيرة القيام باستجابات سريعة لحالات الأزمة على الساحة الدولية، ونتيجة لذلك حدث تحايل في إجراءات الأمن الموحَّدة في بعض الحالات. وهذا أمر خطير وغير مقبول في الوقت نفسه. وينبغي وضع قواعد الأمن ومبادئه التوجيهية مشفوعة بالمرونة اللازمة لتطبيقها في جميع الظروف، وتمثل المساءلة مفتاح تماسك النظام كله.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط

(ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

(A/56/431 و Corr.1 و A/56/510 و Corr.1)

١٠ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية A/56/510 و Corr.1)، وقال إن اللجنة توصي بالموافقة على الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام (A/56/431 و Corr.1).

١١ - **السيد عساف** (لبنان): أعرب عن امتنان بلاده للجهود التي تبذلها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لاستعادة السلام في المنطقة، وتأييدها الكامل للقوة على جميع الأصعدة السياسية والإدارية والمالية. وقال إن لبنان يواصل، على الرغم من ظروفه الاقتصادية الصعبة، سداد اشتراكه في القوة بالكامل وتوفير الحصول على الواردات خالصة من الجمارك لاستعمال القوة دون غيرها.

١٢ - واسترعى الانتباه إلى الفقرتين ٢٥ و ٢٦ من تقرير الأمين العام، اللتين جاء فيهما أن إسرائيل لم تدفع التعويضات المطلوبة بموجب مجموعة من قرارات الجمعية العامة لمسؤوليتها عن هجومها المتعمد على أحد مراكز الأمم المتحدة في قانا في عام ١٩٩٦. ومن الضروري مساءلة إسرائيل ماليا تجاه الأمم المتحدة لما قامت به من أعمال؛ وسوف يجري وفده مشاورات مع أعضاء المجموعة العربية ومجموعة الـ٧٧ والصين بغية اتخاذ القرار اللازم.

١٣ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه مما يؤسف له أن ممثلا للأمين العام لم يتمكن من عرض تقريره، حيث أن وفده يود أن يطلب بعض الإيضاحات. وأعرب عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثل لبنان. وأشار إلى الفقرة ١٠ (ج) من تقرير الأمين العام، وأعرب عن ارتياحه للطريقة المتوازنة التي عالج بها التقرير مسألة احتمال تخفيض قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ليصبح قوام القوة ٢٠٠٠ فرد. وكان الاقتراح الأصلي للأمين العام، الذي أيده مجلس الأمن بعد ذلك. (S/2001/500)، قد جعل التخفيض مشروطا بمشاورات مسبقة مع لبنان والبلدان المساهمة بقوات. ولن يصدر قرار تخفيض القوة إلى ٢٠٠٠ فرد بشكل مؤكد قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٢. غير أن الحالة قد أسيء عرضها في تقرير اللجنة الاستشارية، الذي يبدو منه أن التخفيض قد تقرر بالفعل. لذلك فهو لا يستطيع تأييد الفقرة ١١ من التقرير. ويود وفده أيضا أن يرى إشارة واضحة إلى حادث قانا الذي أشار إليه ممثل لبنان.

١٤ - وأشار إلى الفقرة ١٢ من تقرير اللجنة الاستشارية، وقال إنه من المفيد أن يوضع في الحسبان، بعد إلغاء الوظائف الأربع من الفئة الفنية في خلية تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام، أن مهام إزالة الألغام سوف توكل إلى متعاقدين. ونظرا لأن برنامج إزالة الألغام يمول من التبرعات، فإنه سيكون عرضة للغاية للتخفيض في إطار هذه التبرعات.

١٥ - **السيد آدم** (إسرائيل): قال إنه يشعر بانزعاج لما تتعرض له اللجنة من مناورات ذات دوافع سياسية. وأعرب عن أمله في عدم إدخال أي عناصر سياسية في مشروع القرار المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وذلك حتى يمكن اعتماده بتوافق الآراء، تمشيا مع الممارسة المعتادة للجنة. وليست هناك سابقة لأن تتحمل دولة عضو معينة المسؤولية المالية الوحيدة عن الأضرار التي تتعرض لها قوات الأمم المتحدة في إطار عملية لحفظ السلام. وينبغي أن

تستوعب تكلفة هذه الأضرار بموجب الميزانية العامة لعمليات حفظ السلام، وذلك وفقا لمبدأ المسؤولية الجماعية. وأشار إلى التعليقات التي وردت في هذا الشأن في رسالة موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإسرائيل (S/2001/942) وفي بيان وفده أمام الجلسة العامة للجمعية العامة في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/55/PV.103).

١٦ - **السيد عساف** (لبنان): أعرب عن أسفه لاضطراره لأن يكرر الحجج نفسها عاما بعد عام. ولئن كانت هيئات أخرى مسؤولة عن تحديد مسؤولية إسرائيل عن تعويض ضحايا حادث قانا، فإن اللجنة الخامسة مخولة لأن تدعو إلى دفع مبلغ ٦٣٣ ٢٨٤ ١ دولار الذي تم تسجيله ضمن حسابات القبض المستحقة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وذلك لتغطية تكاليف الأضرار التي لحقت بممتلكات الأمم المتحدة. ولا يمكن وصف ذلك بأنه مسألة سياسية. وإذا أرست الجمعية العامة سابقة بأن تطلب من إسرائيل أن تتحمل المسؤولية كاملة عن الأضرار، فإنها بذلك تستجيب فقط للسابقة التي وضعتها إسرائيل بأن قصفت عمدا بالقنابل مرافق تابعة للأمم المتحدة.

١٧ - **السيد الأطرش** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن محاولة تبذل لإرغام المجتمع الدولي على دعم الاستمرار في العدوان عن طريق إرغامه على تحمل تكاليف هذا العدوان. ولا يمكنه أن يوافق على تحمل مسؤولية مالية لما يراه أعمالا إرهابية متعمدة ضد المدنيين وقوات الأمم المتحدة التي تحاول حفظ السلام والأمن في الشرق الأوسط.

١٨ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، ردا على الوفد السوري، أن الفقرة ١٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/510) ينبغي قراءتها بالاقتران بالفقرتين ٨ و ٩ من ذلك التقرير. وأضاف أن الفقرة ٨ تقترح تخفيضا بنسبة ٣١,٣ في المائة من مجموع الموارد المتعلقة بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وقد جرى تناول أحد عناصر هذا التخفيض، وهو قوام القوة، في الفقرة ٩، التي تشير إلى الاقتراح بخفض قوام القوة من ٥٤٣ ٤ فردا إلى ٦١٣ ٣ فردا بحلول ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢ ثم إلى المستوى المستهدف البالغ ٠٠٠ ٢ فرد بحلول بداية الفترة المالية التالية. وتشير الفقرة ١١ إلى أن التخفيض المقترح بمقدار ١٧ وظيفة دولية لا يتناسب مع هذه التخفيضات في قوام القوة. ولم تقم اللجنة الاستشارية بإجراء أي تعديلات في مجموع الاحتياجات التي اقترحها الأمين العام والبالغة ١٣٦,٦ مليون دولار. غير أنها أشارت إلى أنها تتوقع أن تتلقى مقترحات بإجراء تخفيضات أخرى في عدد الموظفين الدوليين للفترة التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢. وقد أوصت، رهنا بهذه الملاحظة، بقبول مقترحات الأمين العام.

١٩ - **السيد يو** (مدير شعبة تمويل عمليات حفظ السلام): قال إن الأمين العام اقترح إلغاء أربع وظائف من الفئة الفنية في خلية تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام على أن يحل محلها مبلغ مكافئ بالدولار مقابل خدمات تعاقدية. ولا يمثل ذلك تخفيضا في مستوى التمويل المقرر للأنشطة التشغيلية لإزالة الألغام؛ بل أنه يعكس بالأحرى الاستنتاج الذي توصلت إليه دائرة الأعمال المتعلقة بالألغام بأنه يمكن الحصول على الخبرة الفنية في مجال إزالة الألغام على نحو أكثر كفاءة وسرعة من خلال مكتب خدمات المشاريع. وسوف يستمر تمويل عملية إزالة الألغام في المناطق التي تنشط فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من الاشتراكات المقررة، في حين يتم تمويل الأنشطة الأخرى المتعلقة بإزالة الألغام، مثل إنشاء قواعد بيانات وطنية، من التبرعات.

٢٠ - وفيما يتعلق بمعاملة حادث قانا في تقرير الأمين العام (A/56/431)، قال إنه يرى أن المسألة قد أبرزت على نحو ملائم في النسخة من التقرير الصادرة بالإنكليزية؛ وقال إنه سيطلب من إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات

التحقق من أنها عوملت بالمثل في النسخ الصادرة بجميع اللغات.

٢١ - وقال إن الأمانة العامة لم تقم في الفرع الثالث من التقرير وفي الإيضاحات الواردة في مرفقاته، بأي افتراضات تتعلق بالخطوات التي قد يقرر مجلس الأمن اتخاذها فيما بعد تدابير التخفيض الحالية.

٢٢ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إنه لئن كانت الفقرة ١٠ (ج) من التقرير قد حددت أن القرار الذي سيتخذ بشأن تخفيض قوام القوة سوف يعتمد على التطورات الجارية في أرض الواقع، فإن الافتراضات الواردة في الفقرات الأخرى لم تحدد بالمثل. وقال إنه أثار المسألة حتى يمكن تعديل النص حسب الاقتضاء.

٢٣ - وأضاف أنه يتفق مع جوهر الفرع المتعلق بحادث قانا. وأنه كان يفضل أن يرى المسألة تبحث بشكل منفصل، على نحو ما كان يحدث في الماضي، ولكنه لاحظ أن الممارسة في السنوات الأخيرة تمثلت في ذكر هذا الحادث ضمن مسائل أخرى بصدد الحديث عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفيما يتعلق بالفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/56/510)، فإنه يرى أنه إذا شاركت الجمعية العامة ما تتوقعه اللجنة الاستشارية من تخفيض لقوام القوة، فإنه ينبغي عندئذ لإدارة عمليات حفظ السلام أن تأخذ هذه الحقيقة في الاعتبار.

٢٤ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): أوضح أن الفقرة ١١ من تقرير اللجنة الاستشارية تعنى بالموظفين المدنيين وليس بالقوات. ويمكن للجنة الخامسة أن تقرر ما إذا كانت ستوافق على الفور على التخفيضات المتوقعة في عدد الموظفين والوارد ذكرها في تلك الفقرة، أم أنها ستنتظر تقديم مقترحات في المستقبل من الأمين العام في ضوء الإجراء الذي سيتخذه مجلس الأمن. وإذا لم تحدث التخفيضات المقترحة على مراحل في قوام القوة، فإن التخفيضات الوارد ذكرها في الفقرة ١١ لن تحدث عندئذ هي أيضا، على النقيض من توقعات اللجنة الاستشارية. وقد أبدت اللجنة الاستشارية في تقارير أخرى ملاحظات مماثلة بشأن الحاجة إلى أخذ التطورات المستقبلية في الاعتبار. ويمكن للجنة الخامسة إما أن تطلب إلى الأمين العام اقتراح تخفيضات أخرى في عدد الموظفين الدوليين أو تقديم مبادئ توجيهية للأمين العام بعدم اقتراح هذه التخفيضات.

٢٥ - **السيد عساف** (لبنان): قال إن مسألة التخفيضات في عدد الموظفين لن تتحدد بمعرفة اللجنة الخامسة، ولكن بمعرفة مجلس الأمن. وإن موقف حكومته يتمثل في أن عمليات الأمم المتحدة في لبنان ينبغي أن تستمر مع وجود جميع العناصر الحالية. وأن الهدف لا يتمثل في زيادة الأعباء المتعلقة بتمويل قوات الأمم المتحدة في لبنان، ولكن في مجرد التأكيد على بذل كل جهد ممكن لدعم السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وهو أمر لا يقدر بثمن.

البند ١٤١ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (A/56/487 و A/56/621)

٢٦ - **السيد مسيلي** (رئيس اللجنة ا لاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إن الميزانية التي اقترحها الأمين العام لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون تبلغ ٧٢٢,١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (A/56/487). وتوصي اللجنة الاستشارية، في تقريرها بشأن الموضوع (A/56/621)، بالموافقة على اعتماد قدره ٦٩٢ مليون دولار، ومبلغ مجموعه ٦٥١ مليون دولار يقسم بين الدول الأعضاء وتكملته بمبلغ ٤١ مليون دولار يؤذن به للدخول في التزامات. وترد تفاصيل هذه التوصيات في الفقرتين ٥٥ و ٥٦ من التقرير.

٢٧ - وقال إن اللجنة الاستشارية قدمت تعليقات وتوصيات بشأن عدد من المسائل، بما في ذلك إدارة ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات. وأنها أثنت على البعثة لما اتخذته من تدابير لمعالجة المشكلات التي نشأت بصدد ترتيبات الإيجار الشامل للخدمات للمعدات المملوكة للوحدات، وأوصت بوضع معايير لتحديد القدرة على تعزيز عملية التحقق من المعدات المملوكة للوحدات. وتنطبق التوصية أيضا على جميع عمليات حفظ السلام الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، شككت اللجنة الاستشارية في اقتراحات إعادة تصنيف الوظائف ونقلها، التي يبدو أنها تقترح إعادة تصنيف الوظائف إلى رتب أعلى يتبعها نقل الوظائف نفسها إلى وحدات تنظيمية أخرى برتبها الدنيا الأصلية. وبناء على ذلك، فإنها لم توافق على جميع حالات إعادة التصنيف المقترحة. ولاحظت اللجنة الاستشارية، في الفقرتين ٥٠,٤٩ من تقريرها، المشكلات الخطيرة التي ووجهت في التعامل مع المتعاقد. وتعتزم اللجنة الاستشارية متابعة المسألة والنظر في حالات مماثلة في بعثات أخرى لحفظ السلام.

٢٨ - **السيد يوسيفوف** (الاتحاد الروسي): قال إن وفده يشعر على العموم بارتياح لأعمال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون التي تمثل حاليا أكبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأضاف أن وفده يتناول مسألة تمويل البعثة من ناحية ضمان التشغيل الفعَّال لعناصرها العسكرية والمدنية والتنفيذ الناجح لولايتها الهامة.

٢٩ - وقال إن مستوى التمويل المقترح بمبلغ ٧٢٢,١ مليون دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، يمثل زيادة قدرها ٣١ في المائة عن مستوى الفترة السابقة. وتعكس هذه الزيادة الكبيرة التوسع في العنصر العسكري من عناصر البعثة، الذي يمثل قرابة ٧٠ في المائة من نفقاتها. وقد اقترح الأمين العام أيضا إضافة ١٢٦ وظيفة في إطار العنصر المدني وإعادة تصنيف عدد من الوظائف. وقال إنه يشارك اللجنة الاستشارية رأيها بأنه لا ينبغي قبول جميع حالات إعادة التصنيف المقترحة وأن ١٠٧ وظائف إضافية فقط هي التي ينبغي الموافقة عليها. ولاحظ توصية اللجنة الاستشارية بإجراء تحليل واف للخسائر التي نجمت عن فشل المتعاقد الخاص بالسوقيات في الوفاء بالتزاماته، حتى يمكن تجنب هذه الحالات في المستقبل.

٣٠ - وقال إنه يؤيد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها بشأن مستوى الاعتمادات المطلوبة للبعثة. غير أنه على استعداد لتأييد إجراء تخفيضات محتملة أخرى في مستوى الميزانية المقترحة، وخاصة فيما يتعلق بالعنصر الإداري من عناصر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.